# اثر التحدي الجيو أمني على بناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣

أ.د قاسم محمد عبيد الجنابي الباحثة/ مروة حامد صالح

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/١/٦ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٢/١٣
تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٣/٣٠

https://doi.org/10.61353/ma.0120137

يعد موضوع بناء الدولة من المواضيع المهمة والضرورية وذلك لما له من أثر بترتيب حياة الناس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، فبناء الدولة يعد طموح تسعى الى تحقيقه كل الدول لأنها تعد مقياساً لرقي وتقدم الدولة.

وعند الحديث عن بناء الدولة في العراق هذا لا يعني ان الدولة غير موجودة، لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تعرض النظام الساسي العراقي الى عدة تغييرات وكان أهمها تغيير النظام السياسي من شمولي الى ديمقراطي، لذا تطلب ذلك الاهتمام في بناء الدولة لأهمية دورها في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني.إلا ان تلك العملية لا تخلو من التحديات الت تعرقلها وتمنعها ان تكون دولة قوية فاعلة، ولان العامل الجغرافي يعد أحد عوامل قوة الدولة فلابد من تقويم تلك العوامل ، للوصول الى مدى تأثيرها على أمن الدولة.

The issue of building the state is one of the important and necessary topics, because of its impact on arranging people's lives politically, economically, socially, and in security. Building the state is an aspiration that all countries seek to achieve because it is a measure of the progress and progress of the state.

When talking about building the state in Iraq, this does not mean that the state does not exist, but after the American occupation of Iraq in 2003, the Iraqi political system was subjected to several changes, the most important of which was the change of the political system from totalitarian to democratic. Political, economic, social and security stability. However, this process is not devoid of challenges that hinder it and prevent it from being a strong and effective state, and because the geographical factor is one of the factors of the state's strength, these factors must be evaluated, in order to reach the extent of their impact on the security of the state.

**الكلمات المفتاحية: الدولة، التحدي، الأمني، الجيو امني، العراق.**

## المقدمة

يعد موضوع بناء الدولة من المواضيع المهمة والضرورية وذلك لما له من أثر بترتيب حياة الناس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، فبناء الدولة يعد طموح تسعى الى تحقيقه كل الدول لأنها تعد مقياساً لرقي وتقدم الدولة.

وعند الحديث عن بناء الدولة في العراق هذا لا يعني ان الدولة غير موجودة، لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تعرض النظام الساسي العراقي الى عدة تغييرات وكان أهمها تغيير النظام السياسي من شمولي الى ديمقراطي، لذا تطلب ذلك الاهتمام في بناء الدولة لأهمية دورها في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني.

لكن لا يخفى عن الجميع ان بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تعرض الى العديد من الازمات والتحديات أدت الى اضعاف الدولة العراقية وجعلتها دولة غير فاعلة محلياً وحتى اقليمياً ودولياً. ولان العامل الجغرافي له دور كبير في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار في الدولة، وذلك لان الواقع الجغرافي للدولة يترتب عليه في كثير من الاحيان مجموعة من الأنماط السلوكية ثابته نسبياً وقد تزداد وطئتها على الدولة عندما تتفاعل مع المتغيرات التي تمر بها الدولة سواء داخلياً او خارجياً، لذلك برزت أهمية التحديات الجيو امنية على بناء الدولة العراقية، وذلك بسبب العلاقة المصيرية بين الخصائص الجغرافية للدولة وبين أمنها، ولان أمن الدولة ينبع من متغيرين الاول خارج إرادة الإنسان وهو ما يتعلق بالعوامل الجغرافية اي ( جبرية الجغرافية) والثاني من صنع الإنسان وهو ما يتعلق بالاقتصاد والسياسة والامكانات العسكرية والتي هي نتاج لتفاعل الإنسان مع الأرض.

**إشكالية البحث:**

ينطلق البحث من إشكالية مفادها من تأثر بناء الدولة العراقية بالعوامل الجغرافية خاصة بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وكيف ان تلك العوامل تعد دالة الأمن للدولة سواء سلباً او ايجاباً اي كيف ينعكس تأثيرها على أمن الدولة واستقرارها، وبما ان الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تأثرت بالعديد من التحديات، كان للتحديات الجيو أمنية جزءً منها.

**فرضية البحث:**

يهدف البحث الى اثبات ان بناء الدولة ضرورة فطرية واجتماعية وسياسية وأمنية لان غياب الدولة يعني الفوضى، إلا ان تلك العملية لا تخلو من التحديات الت تعرقلها وتمنعها ان تكون دولة قوية فاعلة، ولان العامل الجغرافي يعد أحد عوامل قوة الدولة فلابد من تقويم تلك العوامل ، للوصول الى مدى تأثيرها على أمن الدولة، وذلك من خلال اختيار بعض التحديات الجيو أمنية ذات الأثر الواضح في بناء الدولة.

**هدف البحث:**

يهدف البحث الى تحليل التحديات الجيو أمنية ذات التأثير المباشر على عملية بناء الدولة العراقية، ومدى تأثيرها على عرقلة بناء الدولة العراقية أمنياً، وكذلك التوصل الى وضع اطار شامل لتقويم مكامن القوة والضعف فيها، وبما يساعد على تعزيز أمن الدولة وتأمين مصالح العراق الحيوية.

**منهجية البحث:**

لقد كان عماد هذا البحث على المنهج التحليلي بصورة رئيسية، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي من أجل دعم التحليل والنتائج المنطقية وبالشكل الذي يتم فيه عرض الحقائق المتعلقة بالموضوع والخروج منها بنتائج قد تسهم في إعانة صانع القرار العراقي.

**هيكلية البحث :**

قسم البحث الى محورين ، تناول الأول مفهوم الدولة ومفهوم بناء الدولة العراقية ومفهوم الجيو أمني، أما الثاني فتناول التحديات الجيو أمنية التي اثرت على عملية بناء الدولة العراقية.

**اولا:مفهوم الدولة وبناء الدولة:**

لا يمكن الحديث عن بناء الدولة قبل معرفة أهميه وجود الدولة في حياة الشعوب ومدى حاجتهم لها.

**١. مفهوم الدولة:**

تعد الدولة الوحدة الرئيسة في تحليل السياسة، كما انها سيطرت على أدبيات العلوم السياسية برغم كل التطورات التي حصلت في النظام الدولي وظهور الفاعلين الجدد من غير الدول وبرغم تشابك العلاقات بين الدول ووحدات المجتمع الدولي، فالدولة تبقى أكثر عمقاً وتدخلاً هيكلياً من باقي الوحدات.( )

فان الحديث عن الدولة يعتبر من الموضوعات القديمة المتجددة، فالدولة مؤسسة إنسانية قديمة جدا، تعود الى المجتمعات الزراعية الاولى اي قبل ستة الاف عام في بلاد النهرين . كما قامت في الصين ايضا دولة منظمة ذات بيروقراطية عالية التدريب امتدت الاف السنين ، أما الحديث عن الدولة في الفكر الغربي التي ظهرت في أوربا ، والتي استطاعت فرض سيادتها على مناطق وأقاليم شاسعة ، يعود تاريخها الى فترة توطيد حكم الأنظمة الملكية (الفرنسية والاسبانية والسويدية) قبل أربعمئة او خمسمئة عام.( ) فالمفكرون الغربيون بدئوا يتعاملون مع مفهوم الدولة منذ القرن السادس عشر، الذي تزامن مع ظهور الدولة القومية (**nation–state**) في أوربا ومنها أنتشر خارج أوربا حتى أصبح النمط السائد في النظام العالمي المعاصر. ومعظم الكتاب يؤرخون بداية ظهور الدولة بهذا المعنى بعد معاهدة **ويستفاليا** عام (١٦٤٨)*، اي ان مفهوم الدولة كان مصاحب لمسيرة التطور الاجتماعي والأحداث السياسية.( )

أما مفهوم الدولة الحديث في ظل التطورات التي شهدها العالم، أي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وظهور العولمة، ادى الى تراجع دور الدولة وسيادتها نتيجة صعود فاعلين دوليين آخرين.( ) فرغم هذه التحولات الكبيرة، الا ان الدولة لا زالت قادرة على فرض الرقابة الداخلية والخارجية، كما ان الطبقات الاجتماعية داخل الدولة لازالت بحاجة الى دولة قوية تحميها .( ) ٥

إذاً تعد الدولة بأنها أحد أشكال التنظيم السياسي والقانوني للمجتمع ،وهي تمتلك في دلالتها العامة حدود إقليمية وإدارية وسياسية تمارس فيها قوانينها، وهي ايضا تتشكل من مؤسسات تعطيها الديمومة والنظام والقوة .فبدونها سيتعرض المجتمع للفوضى والانفجار والانحلال .( ) فإذا لم تقوم الدولة بوظائفها ( الامنية والسياسية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية) فإنها ستفقد فاعليتها وقوتها الداخلية والخارجية مما سيعرض شرعيتها الى الاهتزاز وستكون عبئاً على المجتمع الدولي.( ) ٧

**٢. مفهوم بناء الدولة:**

يعد مفهوم بناء الدولة اليوم هو أحد أهم قضايا المجتمع العالمي، فهو مفهوم قديم وحديث في آن واحد، قديما فقد شاع استخدام مفهوم بناء الدولة بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية الحرب الباردة التي تزامنت مع انتشار موجات التحرر من الاستعمار ،وكان يركز بناء الدولة في تلك الفترة على عملية إقامة مؤسسات مسقرة هدفها تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، اما مفهوم بناء الدولة ما بعد الحرب الباردة ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة أو المنهارة *، التي أصبحت مصدراً للعديد من مشاكل العالم لأنها أصبحت تهدد السلم والامن الدوليين. لذا فهي تعتمد على المساعدات الخارجية من الدول والمنظمات الدولية لدعمها بما يخدم استقرارها وأمنها الداخلي والخارجي.( ) ٨

وتعددت تعريفات عملية بناء الدولة من الناحية النظرية والواقعية، فيعرف **فرانسيس فوكوياما** بناء الدولة: على إنه تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي. أي بمعنى ان بناء الدولة هوى عكس تحجيم الدولة من حيث المدى والقدرة.( ) ويعرفه **ريتشاد كابلان** بأنه: "المجهود المبذول لإعادة تأسيس ، او إنشاء للمرة الأولى، حكومة فعالة وأصلية في دولة أو اقليم لا يوجد فيه مثل ذلك الكيان ، أوقد يكون هناك كيان لكنه ضعيف. ويرى **فانديفال** الذي درس إعادة بناء الدولة بالتطبيق على ليبيا، بأن بناء الدولة : هو خلق وتوسيع للهياكل التي تختص بتنظيم الحياة البشرية من الناحية السياسية والاقتصادية ، أي بمعنى ثاني نمو الحكومة الرسمية حيال المجتمع .أما **سو هون** فكان من أوائل من تناول تأثير العولمة على علاقة الدولة بالمجتمع ، فعرف الدولة بأنها منظمة اجتماعية، وعرف بناء الدولة بأنه توسيع أو تمديد تلك المنظمة الاجتماعية بشكل يعظم من قوتها الاستخراجية والقسرية وقدرتها على دمج المواطنين.( )

إذن نستنتج من هذه التعريفات بأن عملية بناء الدولة هي تغيير أو إعادة طبيعة الأدوار أو الوظائف التي تقوم بها مؤسسات الدولة. فهي عملية ظهرت انعكاساً لمتطلبات الإصلاح التي يشترطها طبيعة النظام الدولي.( ) يعود بالأساس بناء الدولة الى المجتمع نفسه وانصهار قادته وتجاذب مؤسساته، فهو تخطيط للسياسات المتبعة ، لكون هذه السياسات هي آلية الدولة تجاه المجتمع المحلي والدولي. كما تعد عملية البناء حقيقة واقعية يجتمع حولها المسؤول والمسؤول عنه، أي جميع أصحاب القوى وذوي المؤهلات والقدرات في هدف واحد وهو بناء هذه الدولة.( ) ٢ ١

كما إن هناك عدة مجالات استراتيجية لبناء الدولة والتي من خلالها تتم مسارات البناء، إذ تشكل هذه الاستراتيجيات الأبعاد الاساسية لتلك العملية، وهي الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية الاقتصادية والاستراتيجية الاجتماعية والاستراتيجية الأمنية والعسكرية، اذ لايمكن ان تصبح دولة قوية دونوجود هذه الاستراتيجيات فهي تعد مرتكزاً أساسياً في بناء او إعادة بناء الدولة، بل والأهم من ذلك لايمكن التحول الى الاستقرار ونجاح عملية البناء مالم تكن هذه الاستراتيجيات موجودة ومستوعبة البناء والاصلاح.( )

**ثانيا :التحدي الجيو أمني وأثره في بناء الدولة العراقية:**

واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي أعاقة عملية بنائه وتحوله الى دولة فاعلة وقوية ومؤثرة، وكان للتحدي الجيوأمنية الأثر الواضح والبليغ في تأثيره على عملية البناء وخاصة الداخلية مثل الفراغ السكاني في البادية الغربية، وايضا تحدي المناطق المتنازع عليها، وكذلك أزمة أغلاق مضيق هرمز، لذالك سنبحث في هذا المطلب أهم هذه التحديات واثرها. لكن بداية سنتعرف على مفهوم الجيو أمني.

**١.مفهوم الجيو أمني:**

مفهوم الجيو أمني هو استغلال المعطيات الجغرافية أو المجالية لتوفير بيئة أمنة للدولة سواء ما يحيط أو ما يرتبط بها، وبمعنى أخر تخطيط أمني يراعي بيئة الدولة من حيث موقعها الجغرافي وخصوصيته.( )

إذ ظهر هذا المفهوم مع ظهور التهديدات الجديدة وأخطارها التي ترتبط بجميع مستويات الأمن، وبسبب تحول تلك القضايا التي تمس الفرد والمجتمع والدولة، الى قضايا أمنية بالغة الأهمية والسرية، أذ يتضمن الأمن مختلف مستويات المناطق الجغرافية ومهدداته التي لم تعد تأتي من البيئة الدولية فقط، فالبيئة الداخلية للدول أيضا تنتج مهددات أمنية ولعل أهمها: فراغ القوة، والتراجع في البيئة، فضلا عن تأثير الصراعات العرقية، والأمن المائي والغذائي، إضافة الى التغيرات المناخية والحدود البحرية والبرية وغيرها من التحديات التي أصبحت تندرج تحت مفهوم الجيو_أمني بوصفه أحد التخصصات الحديثة في الدراسات الاستراتيجية.( ) ٥

فالعوامل الجغرافية تلعب دوراً مهما في التأثير على أمن الفرد ومن ثم على أمن الدولة وعلى قوتها وضعفها، إذ وصفها الصحفي المصري **محمد حسنين هيكل** بقول:" إن الذي يصنع الأمن الوطني عامل التاريخ والجغرافيا"( ٦ ١ )

فالجيو أمني يتمثل في مستويات عدة أهمها الموقع الجغرافي للدولة بالنسبة للدول الإقليمية المجاورة لها، وكذلك شكل الدولة وطول حدودها أو قصرها واطلاتها البحرية ،وكذلك الفراغ السكاني في المناطق الحدودية خاصة واثرها بجذب الجماعات المسلح، كل هذه العوامل الجغرافية وغيرها تشكل عوائق أمنية أمام بناء الدولة لأنها ذات تأثير مستدام ممتد وعابر لقدرات القيادات السياسية.( ٧ )

**٢. التحديات الجيو أمنية واثرها على بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣:**

واجه العراق تحديات متعددة بعد عام ٢٠٠٣ أعاقة عملية بنائه منها تحديات داخلية ومنها تحديات خارجية التي أعاقة تحوله الى دولة فاعلة ومؤثرة والتي لابد من مجابهتها ومعالجتها قبل وأثناء الشروع في عملية البناء، ولان العامل الجغرافي له مكانته وتأثيره الواضح على قوة الدولة واستقرارها، ولان أمن الدولة يتأثر بالعامل الجغرافي فلابد من معرفة التحديات التي يفرضها هذا العامل ومدى تأثيرها على عرقلة بناء الدولة العراقية وسنأتي على أهمها:

**أ. الفراغ السكاني في البادية الغربية :**

يعد عنصر السكان العمود الفقري لقوة الدولة لما يعكسه لحيوية شعب تلك الدولة، فقوة الدولة يعتمد على مدى ملائمة عدد السكان المنتجين وتوزيعهم بالتساوي قدر الإمكان على مختلف تضاريس الدولة ليعطي مجتمعاً قوياً .( ٨ ١ )

ومنطقة البادية الغربية تميزت بخصائص جغرافية جعلتها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قوة الدولة العراقية وعلى استقرارها الأمني، ويعد الفراغ السكاني الخلل الأكثر وضوحاً في جغرافية المنطقة، ولهذا الفراغ أثاراً سلبية لاتقف عند المستوى الاقتصادي فحسب بل يتجاوزه الى المستويات العسكرية والأمنية، وخير دليل على ذلك سهولة اختراقها عسكرياً من قبل القوات الأمريكية في عام ١٩٩١وعام ٢٠٠٣، فضلا عن استغلالها من قبل التنظيمات الإرهابية فيما بعد، و بناء معسكراته التدريبية والتغلغل فيها، إذ سهل هذا الخلل عملية تنقلهم من والى العراق عبر الأودية الممتدة باتجاه الدول المجاورة للبادية الغربية.( ٩ )

أما بالنسبة للأبعاد العسكرية والأمنية لظاهرة الفراغ السكاني، فقد أصبح يشكل الفراغ في البادية الغربية موطن ضعف ووهن في الدولة العراقية من الناحيتين العسكرية والأمنية، فهو يسهل على أي قوات عسكرية أو تنظيمات إرهابية أو حتى جماعات التهريب والجريمة المنظمة من اختراق هذه المناطق وعزلها عن سيطرة الدولة، فتكون عملية اختراق مناطق الفراغ والتخلخل السكاني أمر سهلاً ولا يواجه أي مقاومة.( ) فسعة

المنطقة وطبيعتها المفتوحة التي تتخللها الطرق النيسمية العديدة، ووجود الوديان والتلال والتموجات التي تساعد على التنقل خارج الطرق المعبدة، وتؤمن الاختفاء، فضلاً عن حدودها الطويلة المجاورة لأربعة دول عربية، فكل تلك العوامل تجعل مهمة تأمينها والدفاع عنها مسألة صعبة وسهلة اختراعها.( ) ١

إذ استغلت الجماعات المسلحة الإرهابية هذه الخصائص عندما سيطرت على مناطق واسعة في محافظة الانبار حتى امتدت الى محافظة نينوى، وهذا الأمر يبرز الدور المهم للسكان من الناحيتين العسكرية والأمنية، فوجود السكان وتوزيعهم المنتظم يكون عائقاً أمام القوات المعادية والجماعات الإرهابية المهاجمة، إذ يعرقلون تقدمهم لحين وصول القوات العسكرية المدافعة، فوجود السكان يساعد السلطات والقوات الأمنية بتقديم المعلومات عن أي نشاط إرهابي، كما يوفر وجود السكان الدعم للقوات العسكرية والأمنية في القضايا التموينية، على عكس الفراغ السكاني الذي يؤدي الى تسهيل حصول العدو والجماعات الإرهابية على حرية الحركة والعمل واستهداف مناطق العمق.( ) إذ تعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية صعبة الاختراق والسيطرة عليها من قبل المجاميع المسلحة، فإن تعداد السكان يعد من العوامل المهمة في تكوين قوة الدولة، فالكثافة السكانية مع عوامل أخرى تخلق قوة دفاعية للدولة اولاً كما يصبح من الصعب على أية قوة أجنبية او جماعات إرهابية ان تسيطر على تلك المنطقة ثانياً.( ) ٢ ٣

ويمثل الدفاع عن خط الحدود مع الدول المجاورة عبئاً للدولة العراقية، فخط الحدود يمر في منطقة صحراوية مفتوحة وخالية من أي عوارض طبيعية، كما تسهل منطقة الحدود خاصة بين العراق والسعودية اختراقها والتقدم من خلالها نحو مركز الدولة العراقية (بغداد) وتهديد أمنها كما حدث في حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، وعند احتلال العراق في حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣).( ) انظر خارطة رقم (١). ٢ ٤

**خارطة (١)**

**توغل القوات الأمريكية في حربي الخليج الثانية والثالثة في المنطقة الغربية باتجاه العاصمة بغداد**

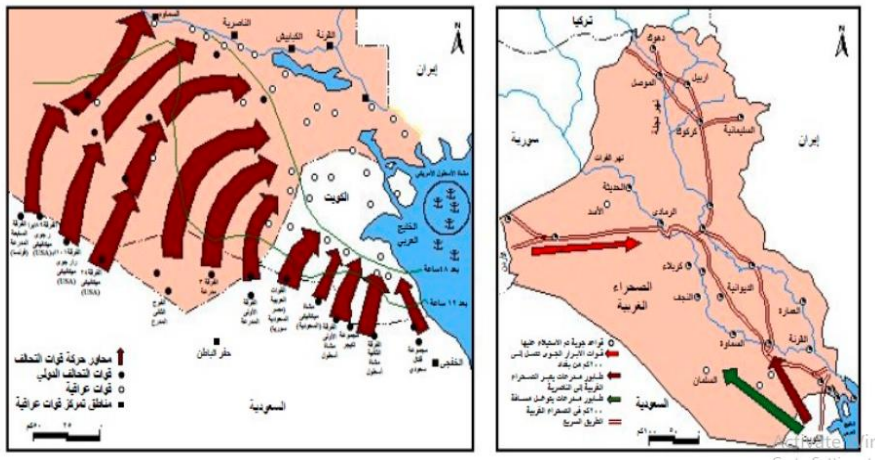


المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

١ــ رضا محمد السيد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٨،ص٢١٠.

كما شهدت البادية الغربية بعد عام ٢٠٠٣ عمليات نقل للأسلحة والإرهابين عبر الحدود، إذ ساعدت الطبيعة الصحراوية لخط الحدود ووجود الحواضن وعمليات التمويل الضخمة، أدى الى نمو الإرهاب وتقدمه الى بقية المحافظات العراقية، وفي الحقيقة إن اختيار هذه المنطقة (البادية الغربية) من قبل الجماعات المسلحة وفيما بعد "داعش" ، يعود لوجود الفراغ السكاني، والطابع المذهبي لسكان تلك المنطقة ، ولامتداد حدودها مع ثلاث دول في مقدمتها السعودية وسوريا والأردن، فضلاً عن مساحتها الكبيرة التي تساوي ثلث مساحة العراق.( ) فكان لها دور كبير في استقطاب المجاميع المسلحة التي عبرت الحدود من بعض الدول المجاورة، فهي تتخذ من الصحراء مكاناً لتوطينهم مستغلين الحجم الواسع لتلك الصحراء وايضاً بعدها عن الوحدات الإدارية لمحافظة الانبار، فكانت ايواء للإرهابين للتدريب ولتنفيذ عملياتهم الإرهابية في المناطق القريبة من تلك الصحراء خاصة.( ) إذ أصبحت هذه المناطق من أهم مناطق التدريب ومراكز الدعم اللوجستي لعملياتهم المتطرفة خاصة بعد أحداث حزيران (٢٠١٤) واحتلال "داعش" الإرهابي للموصل والعديد من المناطق، فقد تم حينها نقل عناصرهم المهيأة فكرياً ليتم تشكيل فيما بعد مجاميعهم العسكرية. فمناطق تثقيف وتجنيد عناصرهم تختلف من حيث الحيز المكاني عن المناطق التي يتم فيها تدريبهم، فهم يستهدفون أماكن غير خاضعة لسلطات رسمية لتتم عملية التدريب بمرونة أكبر، وعادة ما تكون هذه المناطق تقع ضمن حيز الفراغ السكاني، وهو ما حصل في صحراء النخيب أو مناطق الفراغ السكاني الواسعة في الأنبار والموصل.( ) [٧]

وحتى بعد اندحار التنظيم الإرهابي "داعش" لم يحمل الاستقرار للحدود العراقية خاصة مع سوريا فهي ما زالت تعد من المناطق الأكثر اضطراباً على مستوى الجيوأمني، فإن ضعف سلطة الدولة المركزية في كلا البلدين(العراقي والسوري) وقلة عدد السكان في تلك المنطقة (الحدودية) أستمر ظهور الجماعات المسلحة من فترة الى أخرى هدفها استغلال و ملء ذلك الفراغ.( ) ٨ ٢

وعليه كانت ولازالت الصحراء العراقية تمثل ضعف جيوأمني عراقي، بل قد تعد الشريط الأخطر أمنياً فقد أصبحت اليوم هذه المنطقة بؤرة لوجود معسكرات لمجاميع الإرهابية "داعش"، لذا لابد من سد ثغرات الحدود المفتوحة وذلك من خلال مليء الفراغ السكاني في القرى والنواحي القريبة من الحدود وبناء المعسكرات وأبراج مراقبة لمراقبة كل الحدود.( )كما يجب على الدولة العراقية ان تعمل على موضوع توزيع السكان داخل الدولة، لان كثافة السكان وتركيزهم في منطقة معينة داخل الدولة(كالعواصم والمحافظات او المناطق الصناعية أو المناطق القريبة المطلة على المياه) سيكون لها أثار سلبية كثيرة أبرزها تأثيرها على سلامة الأمن الوطني العراقي وأيضا على عملية بناء الدولة العراقية، كما ستؤثر على المواطنين لانهم سيكونون عرضة للفناء بسهولة في حالة تعرض الدولة لهجوم معادي او عمل إرهابي كما حدث في العديد من المناطق العراقية التي تعرضت لعمليات إرهابية (كالسيارات المفخخة) والتي تكون فيها كثافة سكانية أكثر، فكانت الخسائر البشرية أكثر، بالإضافة الى ذلك فإن مساحة الدولة الغير مستغلة اقتصادياً وسكانياً يعمل على تكوين فراغات وثغرات كبيرة تكون ملاذاً مناسباً للجماعات الإرهابية او حتى للجماعات الخارجة عن النظام.( )كما إن للفراغ السكاني أبعاداً سياسية، فنتيجة لعزلة سكان منطقة البادية الغربية وسكنهم في مناطق متباعدة ومتفرقة، أدى ذلك ضعف ارتباطهم بالدولة وسلطتها، فبالتالي ضعف شعورهم بالانتماء للوطن ووحدته.( ) ١

**ب.المناطق المتنازع عليها واشكالية ادارة الامن فيها :**

عند ذكر مصطلح المناطق المتنازع عليها فإن ما يتوارد الى الذهن النزاعات القائمة بين دولتين او أكثر حول ترسيم الحدود أو أحقية بمناطق معينة أو نزاعات ناتجة عن الخلافات السياسية والإدارية والأمنية، إذ شاع استخدام هذا المصطلح في العلاقات الدولية وفي القانون الدولي، وهو لم يستخدم في في إطار الدساتير الوطنية، لكن المشرع العراقي سلك طريق غير مألوف على الأطلاق في التشريعات الوطنية وهذه تعد سابقة خطيرة لأنها توحي وكأن العراق مقبل على النزاع بين المدن التي قد تنشأ لاحقاً ، وهذا دليل على غلبة الجانب السياسي على الجانب القانوني.( ) ٣ ٢

ففي ظل المتغيرات السياسية التي شهدها العراق بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، ظهر مصطلح (المناطق المتنازع عليها)، بصورة رسمية من خلال المادة (٥٨) من قانون الدولة المؤقتة لسنة ٢٠٠٤، والتي نصت على " إجراء تعداد سكاني عادل وشفاف لتسوية مشكلة تلك الأراضي المتنازع عليها"، وفي عام

٢٠٠٥ تم ترحيل المادة المذكورة الى المادة (١٤٠) في الدستور العراقي الدائم.[٣] فمنذ تلك التغيرات عام ٢٠٠٣ أصبحت مسألة الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية لإقليم كردستان العراق ( بسبب مشكلة المناطق المستقطعة من كردستان والملحقة بمحافظات مجاورة للإقليم)، أحد أهم وأصعب القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وذلك بسبب التحديات والأثار السبيلة لهذه القضية على العلاقة بين الطرفين أولاً، وعلى مسار العملية السياسية ثانياً، وعلى بناء الدولة العراقية الفيدرالية الجديدة ثالثاً، فتحديد النطاق الجغرافي لأراضي الإقليم وحدوده الإدارية في الدول الفيدرالية أمر لابد منه، فالنظام الفيدرالي في العراق له أهمية خاصة تعود الى تعدد القوميات والطوائف والمذاهب فيه.[٤]

فدستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ قد وضع شؤون الدفاع والامن ضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية، ففي المادة (١١٠) وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها وإنشاء القوات المسلحة التي تتولى حماية وضمان آمن حدود العراق والدفاع عنه ضمن صلاحيات واختصاصات الحكومة الاتحادية، أما المادة (١٢١) في النقطة الخامسة منها منحت حكومات الأقاليم سلطة إنشاء وتنظيم الأمن الداخلي للإقليم مثل(الشرطة والأمن وحرس الإقليم).[٥] وبسبب تداخل كلا المادتين[٦] تطلب الأمر توضيح مصطلح حرس الإقليم وواجباته في الدستور، فجاء ذكر حرس الإقليم لإضفاء الشرعية على وجود قوات البيشمركة الكردية ، وهانا يبرز تساؤل، ماهي وظيفة حرس الإقليم؟ وماهو دوره برغم إن الدستور العراقي أشار الى ان حماية الحدود الدولية للعراق والدفاع عنها هي من مهام( وزارة الدفاع ووزارة الداخلية)أي من مهام الحكومة الاتحادي؟ وهذ التساؤل لا يقتصر على وظيفة حرس الإقليم في إقليم كردستان العراق فقط، بل يطال الأقاليم التي قد تنشأ مستقبلاً وفق ما نص عليه الدستور، ويزداد الغموض أكثر في الأقاليم التي لا تمتلك حدود دولية، هذا من جانب ومن جانب آخر يوجد في مشروع دستور إقليم كردستان في نص المادة (٦٥) الثانية عشر والتي تنص على " على منع دخول القوات العراقية المسلحة الى أراضي الإقليم دون موافقة برلمان كردستان، والتي من المفروض ان تمتلك تلك القوات الاتحادية حرية الحركة الكاملة على كل شبرمن الأراضي الدولة العراقية من أجل القيام بواجبها في الدفاع وحماية حدود البلاد، وهذا في الحقيقة يؤكد بوجود جيشين بعقيدتين وتنظيمين عسكريين مختلفين داخل حدود الدولة الواحدة، وهذا من شأنه يؤدي الى إضعاف الدولة في إدارة أمنها.[٦]

لذا شهدت المدن التي قريبة من حدود الإقليم تنافس بين سلطة الجيش والشرطة العراقية، والبيشمركة، والمحاكم الرسمية الموجودة في تلك المدن، على إدارتها ، وأبرز هذه المدن هي كركوك الغنية بالنفط وزمار ومخمور وسنجار والحمدانية وتلعفر وصولاً الى خانقين التي هي على مقربة من الحدود العراقية الإيرانية، إذ تبلغ مساحة هذه المناطق المتنازع عليها نحو (٤٠الف كم ٢)، والتي يسكنها ما يزيد عن (٣ملاين نسمة) من مكونات

عراقية مختلفة منها العربية والكردية والتركمانية والآشورية فضلاً عن الأقليات اخرى مثل الأيزيدية والشبكية والكاكائية والزرادشتية وغيرها.[٧] خريطة رقم(٢) .[٣]

**خارطة رقم(٢)**

**المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان**

من عمل الباحث بالأعتماد على:

١. جريدة الشرق الأوسط، المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل :شريط بطول ألف كم من الحدود الإيرانية الى السورية، ع٤٢٠٣، على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط التالي: www.aawsat.com، ١٧/اكتوبر/٢٠١٧.

فقد حازت تسمية المناطق المتنازع عليها في العراق الصفة القانونية والرسمية من خلال ورودها في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الذي لم يعرف المناطق المتنازع عليها باستثناء كركوك التي ورد ذكرها في المادة( ١٣٣ ثانياً) وأيضاً المادة( ١٤٠ ثانياً)*.[٩] فقد بدأت المؤسسات العراقية باعتماد تسمية المناطق المتنازع عليها في قراراتها وتعليماتها، حتى اللجنة التنفيذية المشكلة من قبل الحكومة الاتحادية لتفيذ متطلبات هذه المادة سميت ب (لجنة المادة ١٤٠).[٣]

فبرزت العديد من التحديات (السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية) في تلك المناطق ولكن أخطرها كان تحدي إدارة أمنها، وتداخل الصلاحيات الأمنية ما بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، خاصة بعد

أحداث حزيران عام ٢٠١٤(بعد احتلال داعش الإرهابي) لمدينة الموصل وبعض المناطق الاخرى والتي معظمها تقع ضمن ما يسمى بمناطق المتنازع عليها. ( ) ٤ ٠

فإن التوتر الأمني في هذه المناطق يعود لوجود مؤسستين أمنيتين متقابلتين، أحدهما كردية والأخرى عراقية، وهذا من شأنه يجعل سكان تلك المناطق ينظرون الى كل من هاتين القوتين بأنها تأمن مصلحة أبناء عرقها، فالعرب والتركمان في المناطق المتنازع عليها يعترضون وبشدة وجود قوات كردية أمنية، ويرون وجود تلك القوات ليس إلا مقدمة لعملية استحواذهم على الأرض.( ) ٤ ١

لكن سيطرت قوات البيشمركة زادت اكثر خاصة بعد الفوضى التي سادت أثر اجتياح تنظيم داعش للمدن القريبة على الإقليم في ٢٠١٤. فقد انتشرت تلك القوات(البيشمركة) ضمن مساحة(٢٣الف كم ٢) من الأراضي، (٩الف) منها من محافظة نينوى و(٦٥٠٠الف) من محافظة كركوك و(١٥٠٠الف) من محافظة صلاح الدين و(٢٥٠٠الف) في منطقة مخمور التابعة لمحافظة الموصل، إذ نقلت الوكالة الفرنسية في تقرير لسيريل روسل في إشارته الى "إن قوات البيشمركة كانت بالفعل موجودة قبل عام ٢٠١٤ في المناطق المتنازع عليها بشكل مختلط مع القوات العراقية المسلحة" ،كما أشار روسل بعد الهجوم الشرس" لداعش " والذي سيطر على نحو ثلث مساحة العراق انسحبت القوات العراقية المسلحة وهذا الانسحاب آنذاك سمح للأكراد بالاستفراد بالسيطرة على المناطق التي كانوا فيها.( ) ٤ إذ أبدت القيادات الكردية رفضها بتشكيل قوات الحرس الوطني في محافظة كركوك، وهو ما طرحته حكومة رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي ضمن مسودة مشروع قانون تأسيس الحرس الوطني، والذ نص على تشكيل قوات من أبناء المحافظات العراقية لتتولى مهمة حماية أمن واستقرار محافظة كركوك، إذ صرح حينها عدد من المسؤولين الأكراد بأن قوات البيشمركة هي من تحمي كركوك، فهي تتولى حماية كل المكونات الموجودة في المدينة دون تميز بين طوائفها او انتماءاتها، وبأنها تقوم بحماية مناطق المدينة بالتعاون مع طيران التحالف الدولي، كما أشاروا الى بقاء قواتهم (البيشمركة) في كركوك وفي جميع المناطق الأخرى التي دخلتها وبأنها لم تنسحب منها بعد ان تركتها القوات الأمنية العراقية في حزيران ٢٠١٤.( ) ٤ ٣

كما لا يخفى على الجميع ان التدخلات الإقليمية والدولية كان لها حضوراً قوياً في هذه القضية (المناطق المتنازع عليها)، إذ يتزايد تدخل الاجندات الخارجية وخاصة (دول الجوار) للحيلولة دون تطبيق المادة (١٤٠)، إذ تتعمد في خلق ظروف أمنية غير مناسبة، مما ينعكس سلباً على المواطنون في هذه المناطق والذين طالما دفعوا ثمن عدم استقرار الأمني والسياسي والإداري فيها.( ) ٤ ٤

**٣.تحدي اغلاق مضيق هرمزعلى أمن الطاقة العراقي:**

الكل يعلم تعتمد اقتصاديات دول الخليج عامة والعراق خاصة بشكل أساسي على عائدات النفط التي توفر لها إمكانيات مادية، فالمضيق بالنسبة للعراق يعد مكان إستراتيجي واقتصادي مهم، فهو لا يمتلك اي واجهة بحرية سوى تلك القائمة على سواحل العربي من خلال شط العرب.( ) فالنفط يعد سلعة إستراتيجية[٥] له أهمية كبيرة في وقت السلم والحرب، والعراق يملك الحصة الأكبر من هذه الثروة الطبيعية، فالعراق يقع على بحيرة من النفط، إذ يحتل العراق المرتبة الخامسة من بين الدول المنتجة للنفط بأكبر احتياطات النفط الخام ، حيث ذكرت مؤخراً ادارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) في إحصائية لها عام ٢٠١٩، بأن العراق يمتلك احتياطي يبلغ حوالي (١٤٧) مليار برميل مقارنة بعام ٢٠١٧.( ) [٦]

كما يملك العراق ثاني أكبر احتياطي من النفط الخام فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية، إذ بلغ حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام أكثر من (١١٠) مليار برميل وهو ما يعادل(١١%) من إجمالي الاحتياطي العالمي في عام ٢٠٠٣، وربما يصل الى ما يقارب (٣٠٠_٣١٠) مليار برميل بعد عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب وجود حقول جديدة لم يتم التنقيب والبحث عنها فمن المتوقع ان تم اكتشافها سيصل عددها الى (١٠٠الف) بئر.( ) [٧] [٤]

وتحتل محافظة البصرة المرتبة الأولى في عدد الحقول النفط المعروفة والبالغة (١٥) حقلاً ويعتبر حقل مجنون يمتلك أكبر احتياطي والذي يبلغ ٣٠ مليار برميل، يله حقل غرب القرنة والذي يبلغ احتياطه ١٥مليار برميل ثم حقل شرق بغداد والذي يبلغ ١٠ مليار برميل ليوازي حقل الرميلة بذلك الاحتياطي ومن خلال الجدول التالي يوضح وجدول التالي:

جدول(١) يوضح الاحتياطي النفطي المعروف حاليا حسب محافظات العراق:

| المحافظة | عدد الحقول المعروفة | الاحتياطي النفطي الكلي(مليون برميل) | النسبة المئوية | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| البصرة | ١٥ | ٦٥٨١٠ | ٥٩,١ | |
| ميسان | ١١ | ٨٥٠٠ | ٧,٦ | |
| ذي قار | ٣ | ٥٠٧٠ | ٤,٥ | |
| المثنى | ١ | ٢٠ | | |
| القادسية | | | | |
| بابل | | | | |
| النجف | ١ | ٢٠٠ | ٠,٢ | |
| كربلاء | ٢ | ٣٤٠ | ٠,٣ | |
| واسط | ٣ | ١٣٥٠ | ١,٢ | |
| الانبار | | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| بغداد | ١ | ٦٥٠٠ | ٥,٨ | |
| صلاح الدين | ٥ | ٢٧٢٥ | ٢,٥ | |
| ديالى | ٨ | ٦٥٠ | ٠,٦ | زائد ٣ حقول غازية هي تل غزال، المنصورية، جرية بيكا. |
| كركوك | ٦ | ١٣٤٧٥ | ١٢,١ | |
| السليمانية | ٦ | | | حقول غازية عددها ٢ جمجمال وكورمور |
| اربيل | ٥ | ٣١٦٠ | ٢,٩ | |
| دهوك | | | | |
| الموصل | ١٠ | ٣٥١٠ | ٣,٢ | |
| المجموع | ٧١ | ١١١٣١٠ | ١٠٠ | |

المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر: سلام إبراهيم كبة، نفط عراق التنمية البشرية المستدامة، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: www.afaka.org .

المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر: سلام إبراهيم كبة، نفط عراق التنمية البشرية المستدامة، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: www.afaka.org .

فبعد عام ٢٠٠٣ كان الإنتاج عند ٥٨,٢ مليون برميل يوميا، إذ بلغ الإنتاج العراقي الصافي ٩,١ مليون برميل يوميا ضمن المجموع الكلي وهو ١,٢مليون برميل، كما يمتلك العراق طاقة تصديرية تصل إلى٥,٢ مليون برميل يوميا وحوالي ٢ مليون برميل منها عن طريق الخليج العربي، والعراق يعتمد في طاقته التصديرية على منفذين رئيسيين هما ( المنفذ الشمالي والمنفذ الجنوبي)، ولكن أغلب صادرات العراق النفطية تتم من منفذه الجنوبي ومنها الى مضيق هرمز وذلك عن طريق ميناء البصرة والذي يعد اكبر المنافذ، فهو يمتلك أربعة مراسي ذات سعة٤٠٠ ألف برميل يومياً من أصل طاقة التحميل المقررة أصلا لهذا الميناء و البالغة ٢ مليون برميل يوميا، وكذلك ميناء خور العمية الذي تم افتتاحه أمام التصدير بطاقة ابتدائية بلغت ٣٠٠_٤٠٠ ألف برميل يوميا بعد الإصلاح الكامل له، أما ميناء خور الزبير الذي يتعامل أساسا مع الأقمشة والملبوسات الجاهزة ومقادير صغيرة من النفط إضافة إلى سوائل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسيل.( ) ٨

ولان العراق يعتمد بشكل كبير على تصدير نفطه عبر الخليج من منفذه الجنوبي بسبب إطلالته البحرية عبر محافظة البصرة ،فهذا الأمر سيجعله من أكثر الدول تضرراً بما سيطرأ على المشهد الخاص بمضيق هرمز من تطورات فهو في ظل الحقيقة الجغرافية التي تشير إلى أن العراق يعد من دول الخليج، ووفقاً لتلك الحقيقة يتأثر بشكل حتمي .( ) ٤ ٩

وهنا يكمن السؤال لماذا العراق هو أكثر المتضررين من إغلاق مضيق هرمز رغم إنه لا يملك منفذاً بحرياً سوى عشرة أميال عبر شط العرب؟ في الحقيقة ان ترسيم الحدود بين العراق والكويت من قبل اللجنة الدولية بإشراف الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، قد ألحقت ضرراً فادحاً بحقوق العراق الإقليمية والتاريخية، خاصة في ترسيم الحدود البحرية، خاصة وان العراق يعاني جغرافياً من إطلالته الضيقة والصغيرة على بحر شبه مغلق في الخليج العربي، إذ انه يبتعد عن منفذه الوحيد والمفتوح على البحار العالية اي على مضيق هرمز بنحو ٤٧٠ كم. الأمر الذي جعل خطوط ملاحته النفطية والتجارية له عبر هذا الطريق تمر في مناطق البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لكل من إيران وعُمان بالدرجة الأولى وبقية دول الخليج بالدرجة الثانية.( ) وهذا جعل العراق يعاني من ضيق المنافذ البحرية ، فإن إطلالة العراق البحرية الوحيدة على الخليج العربي يمتد من رأس البيشة شرقاً إلى أم قصر غرباً.( ) لذا فإن شط العرب يكتسب أهمية جيوبولتيكية بالنسبة للعراق ،لأنه النهر الوحيد الصالح للملاحة في منطقة الخليج العربي وهو أهم منفذ مائي للعراق للاتصال الخارجي عبر البحار مع الدول الإقليمية والعالمية،.( ) إذاً فإغلاق المضيق سيعرض اقتصاد العراق الى تشوهات اقتصادية خصوصاً كون المضيق الممر التجاري الوحيد للعراق عبر الخليج العربي فإغلاقه سيجعل الخليج العربي بحراً مغلقاً لا اتصال له بالبحار العامة.( )

وبما إن الخليج هو المنفذ الرئيسي لتصدير النفط العراقي من الحقول الجنوبية، لذا فإن أكبر تداعيات إغلاق مضيق هرمز ستكون من حصة العراق، لان أغلب صادرات النفط العراقي هي من الحقول الجنوبية (البصرة، العمارة، الناصرية)، والتي تحتضن عدد من الحقول التي تعد من بين الحقول الكبرى في العالم، كما أن تمويل موازنة الدولة واستدامة الحياة تعتمد على صادرات النفط، فضلاً عن صعوبة نقل النفط عبر تركيا بسبب الوضع الأمني وتعرض الانابيب الى عمليات تفجير من قبل الإرهابين.( ) لذا يجب على العراق زيادة الأعتماد على المواصلات البرية فهي الخيار الذي يفرض نفسه سواء على العراق او حتى دول رأس الخليج، فهذا الخيار يجعل العراق يتجه الى الدول المجاورة لتصدير والاستيراد عبر أراضيها، لذا يتطلب ذلك علاقات سياسية جيدة مع الدول المجاورة وان لا يفقد دوره الإقليمي، كذلك يجب العمل على تهيئة موانئه على سواحل خليج عُمان والبحر العربي والبحر الأحمر.( ) ينظر الى خريطة(٣)

خريطة(٣) توضح البدائل المتاحة في حال أقفال مضيق هرمز.

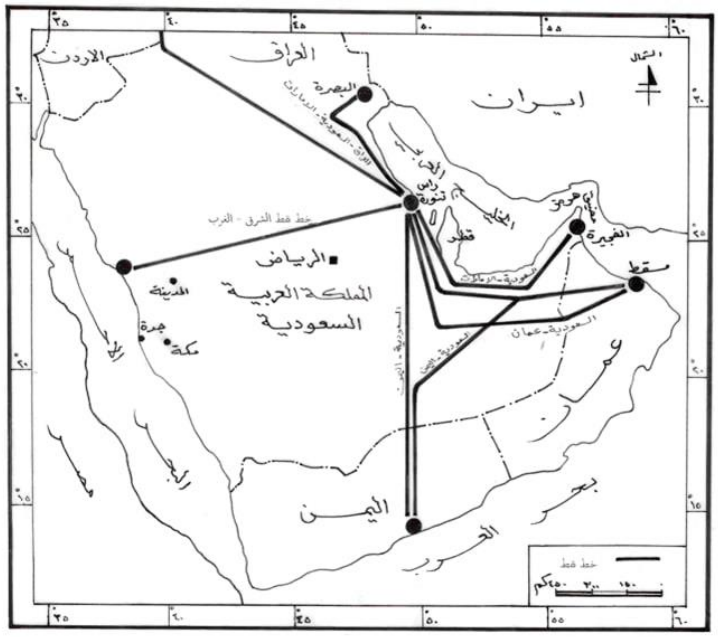


المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر من شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي:

www.Files.nireblog.com

إذاً العراق يتقاسم مع مجموعة من الدول الخليجية (قطر، البحرين، الكويت) مخاوف اغلاق مضيق هرمز وهو الأمر الذي سيحول هذه الدول الى دول حبيسة في حال اغلاق المضيق، وعليه فقد شكل هذا المسار الملاحي المار بمضيق هرمز محفزاً كامنا لتوجيه السياسة الخارجية العراقية نحو الدول المشاطئة لهذا المضيق، فإن توقف الحركة في هذا المضيق يمثل وقف لإمدادات الطاقة بشكل يؤثر على عجلة اقتصاده .( )

٦

**الخاتمة :**

١ــ ان عملية بناء الدولة يتطلب مواجهة التحديات التي تواجه الدولة سواء الداخلية او الخارجية لاخراج الدولة من الهشاشة والضعف والفشل وتنقلها الى الفاعلية والقوة.

٢ــ وتتجسد أحد هذه التحديات بالتحديات الجيو أمنية فتأثير واضح على عملية البناء، وذلك لان العامل الجغرافي مكانة متميزة في التفكير الاستراتيجي لبناء الدولة فواقع الجغرافي للدولة يترتب عليه في كثير من الاحيان مجموعة من التحديات، فالعوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) تزداد وطئتها على الدولة عندما تتفاعل مع متغيرات(سلبية) داخلية وخارجية، لذلك يفرض المتغير الجيو أمني أهميته في بناء الدولة العراقية وذلك بسبب العلاقة المصيرية مابين الخصائص الجغرافية للدولة وبين قوتها والتي تؤثر سلباً او ايجاباً

٣_ فبعد عام ٢٠٠٣ واجه العراق تحديات جيو أمنية لا يمكن للدولة العراقية أن تتخطها دون معالجتها لأنها تؤثر على كيان الدولة وقوتها، فهي تساهم في عرقلة عملية بناء الدولة العراقية واستقرارها وأبرزها كان المناطق المتنازع عليها، والفراغ السكاني في البادية الغربية، وترسيم الحدود الإدارية، ومشكلة مضيق هرمز....الخ، كلها تحديات لها آثار مباشرة وغير مباشرة تختلف من حيث شدة التأثير والمدى الزمني في تهدد أمن وبناء الدولة العراقية الجديدة.

٤_ فالحدود الغربية للعراق، تعد من أخطر الحدود على أمنه خاصة من حيث وجود الإرهاب منذ عام ٢٠٠٣ ولحد اليوم، وذلك بسبب طبيعة تضاريس المنطقة، كما إن أجزاء واسعة من هذه المنطقة تخلو من وجود السكان، نتيجة للطبيعة الصحراوية والظروف المناخية القاسية، مما سهلت دخول المجاميع الإرهابية، فكانت حواضن أمنة لهم في التدريب وممارسة عملياتهم الإجرامية. كما إن هذه المنطقة تعاني من قلة عدد الجنود في حراسة الشريط الحدودي، كل ذلك يفاقم من المخاطر المحدقة بأمن الدولة العراقية وسلامة أراضيها مما ينعكس ذلك وبشكل مباشر على عملية بناء الدولة.

٥_ كما تعد المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد ، أحد أبرز الملفات العالقة بين الجانبين على مدى سنوات، والتي تتضمن محافظة كركوك الغنية بالنفط، وأجزاء من محافظة نينوى، ومحافظة صلاح الدين شمالاً، ومحافظة ديالى شرقاً. و لا يوجد الى اليوم إجماع وطني لتحديد وتعريف المناطق المتنازع عليها وما هي سلسلة الاجراءات الإدارية المقترحة لتصحيح أوضاع تلك المناطق ، وذلك لتضارب المصالح القومية والفئوية والحزبية بين الأطراف، إن مشكلة المناطق المتنازع عليها هي في صميم الصراع السياسي الاستراتيجي ويجب معالجته على المستوى الوطني.

٦_ وكذلك الموقع البري للعراق وعدم إطلالته على أي شواطئ ساحلية بحرية ستجعله منعزلاً عن العالم الخارجي، فالعراق لا يمتلك أي سواحل على البحار المفتوحة وكل ما يملكه مدخل ضيق على مضيق هرمز، والذي يمكن اغلاقه بسهولة مما يجعل من السهولة فرض حصار اقتصادي عليه من قبل إيران.

٧_ولكون استقرار الوضع الامني أحد شروط بناء الدولة مدنية عراقية ، فضرورة العمل على معالجة التحديات الجيو أمنية من خلال رسم سياسات عامة للأمن الوطني على مختلف المحاور واعتماد مبدأ التوازن والكفاءة في إدارة هذا الملف، من أجل الوصول الى بناء دولة مدنية قوية، وضمان التنمية المستدامة التي أساسها الأمن والرفاهية.

المصادر والمراجع:

(١) أحمد عدنان الميالي، بناء الدولة الفاعلة في العراق التحديات والمسارات،ط١، اعمال مؤتمر حوار بغداد الدولي الرابع، استراتيجية الحول الى الدولة الفاعلة،ج١،المعهد العراقي للحوار ،بغداد، ٢٠٢١،ص١٥.
(٢) فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ،ط١، ترجمة مجاب الإمام ،العبيكان ،السعودية ، ٢٠٠٤-٢٠٠٥،ص٤١.
*(معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨Treaty of Westphalia) هي المعاهدة التي أرست قواعد التعامل والعلاقات بين الأقطار الأوربية ، بعد حروب دينية طاحنة (حرب المائة عام، ثم حرب الثلاثين عاماً) ،إذ أرست هذه المعاهدة البذور الجنينية لظهور الدول القومية في بعض دول أوربا ذاتها . للمزيد انظر : سعد الدين ابراهيم وأخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي ،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨، ص٤٣.
(٣) سعد الدين إبراهيم واخرون ،مصدر سبق ذكره، ص٦٣.
(٤) نالان حمه ،عبد الرحمن كريم، تأثير العولمة على سيادة الدولة ،دراسة نظرية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: https://iraqjournals.com، ٢٠١٦،ص١٨٩.
(٥) المصدر نفسه،ص١٩٥.
(٦) سيدي محمد ولديب، الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية ، ط١ ،دار كنوز المعرفة ، عمان_ الاردن، ٢٠١١، ص٣١.
(٧) أحمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره،ص١٥.
(*) الدولة الفاشلة : هي الدولة التي فقدت سلطتها وقدرتها وسيطرتها الفعلية على أراضيها، وهي عاجزة عن استخدام حقها المشروع في إقليمها، كما أنها تكون هشة وضعيفة في اتخاذ وتنفيذ القرارات العامة، وتعجز عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فعال في النظام الدولي. للمزيد أنظر الى استراتيجية التحول إلى الدولة الفاعلة، أعمال مؤتمر حوار بغداد الدولي الرابع، المعهد العراقيللحوار،ط١،٢٠٢١،ص٩. وانظر ايضا أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين، ،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٥،ص٤٤.
(٨) بادود سمية، بناء الدولة في المجتمعات الطائفية :دراسة مقارنة بين الهند وباكستان، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣،٢٠١٤-٢٠١٥،ص ٦٢.
(٩) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره،ص١١.
(١٠) أحمد سيد حسين ، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

(١١) مجموعة مؤلفون، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، ط١،تحرير مثنى فائق مرعي و رؤى خليل سعيد، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت، لبنان،٢٠٢١،ص١٥.
(١٢) ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، دراسات استراتيجية،ط١،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع٢٠١٤،١٩٥،ص١٨.
(١٣) أحمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره،ص١٧.
(١٤) رشيد الاركو، العنف في المجتمع المدرسي بالمغرب: مقاربة جيو أمنية،ع١٠،المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد٣، ٢٠١٩، ،ص١٤٨.
(١٥) طارق محمد ذنون الطائي، مستقبل الأمن الدولي في ظل التحديات الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١٧،ص٢٩.
(١٦) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد،ط١، دار الحامد، عمان-الأردن، ٢٠١٢،ص ١٤٦.
(١٧) أحمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره،ص٢٦.
(١٨) نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات،ط١، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان_الأردن،٢٠٠٨،ص٧٩.
(١٩) قاسم محمد عبد، جيوبوليتيك الأمن الوطني العراقي (دراسة في التحديات)، مجلة قضايا سياسية،ع٤٨_٤٩،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،٢٠١٧،ص٢٢٥.
(٢٠) صباح محمود محمد، الهضبة الغربية مشروع تطوير جغرافي _عسكري، مجلة كلية التربية،ع٢،جامعة المستنصرية،بغداد،١٩٩٢،ص١٦.
(٢١) علي حسين علي، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣(دراسة جيوستراتيجية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١٦،ص١٦.
(٢٢) ، سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد،١٩٩٦،ص٩٣.
(٢٣) الجماعة العربية للديمقراطية، العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية في أوقات الأزمات: مدخل نظري، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي:
https://www.politics-dz.com/ ،٢٠١٨/٣١، ١٢.
(٢٤) أحمد قاسم حسين، التحديات الاستراتيجية والعمليات التي يفرضها واقع الحدود العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحرب، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا، بغداد،٢٠٠٩،ص٥٧.
(٢٥) ظلال جواد كاظم وأحمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣،مجلة البحوث الجغرافية،ع٧٢، جامعة الكوفة،٢٠٠٨،ص٣٠٩.

(٢٦) موسى جعفر راضي الموسوي، الأقاليم الثلاثة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية،ج٢،ع٧٧،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٨،مصدر سبق ذكره، ص٣١.

(٢٧) عمر يوسف مكي، المتغير الجيوبوليتكي في العراق وتأثيره في العمليات العسكرية للمحور الاستراتيجي الغربي والشمالي أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الحرب، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا، ٢٠٢٢،ص١٤٩.

(٢٨) حارث حسن وخضر خضوري، تشكيل الحدود الكردية: معادلات النفوذ والنزاع والحوكمة في المناطق الحدودية العراقية السورية، دراسة في مركز مالكرم كير-كارنيغي للشرق الأوسط ،على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)على الرابط التالي: www.carnegie-mec.org، ٢٠٢١/٧/٨.

(٢٩) عبد العباس فضيخ دغبوش، حدود العراق بين متطلبات الجيوبولتك وتحديات الأمن الوطني، دراسة، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١/٥،ص٢٢.

(٣٠) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.

(٣١) زيد علي حسين، منطقة الفراغ السكاني في البادية الغربية من العراق وأثرها في قوة الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية صفي الدين الحلي، العراق ،٢٠٠٩، ص٧٣.

(٣٢) علي عجيل منهل، المناطق المتنازع عليها_ الحدود الادارية للمحافظات العراقية ومقترح القائد الأمريكي لنشر قوات لحفظ السلام، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: www.m.ahewar.org ،٢٠١٠.

(٣٣) حمد جاسم محمد، الصراعات على الحدود الإدارية بين المحافظات في العراق بعد هزيمة داعش، مقال على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) علر الرابط التالي: www.fcdrs.com، ٢٠١٦/١٠/٢٦.

(٣٤) سارة يونس كاكل، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية والصراع، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،٢٠١١،ص٢_٣.

(٣٥) المادتين(١١٠) و(١١٢)، من دستور جمهورية العراق،٢٠٠٥.

(٣٦) قاسم محمد عبيد، توزيع الاختصاصات الأمنية في الأنظمة الفيدرالية(العراق نموذجاً)، ندوة أنظمة الحكم الفيدرالية، دائرة البحث والتطوير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠١٣،ص٥.

(٣٧) زيد سالم، المناطق المتنازع عليها في العراق :بيئة جاذبة للجماعات المسلحة، تقرير على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: www.alaraby.co.uk، ٢٨/فبراير/٢٠٢٢.

(*) المادة (١٤٠) تنص هذه المادة الموجودة في دستور الجمهورية العراقية لعام ٢٠٠٥، على تنظيم استفتاء شعبي لسكان هذه المناطق لتخييرهم بين البقاء تحت

إدارة وسلطة بغداد (الكومة العراقية الاتحادية) أو الذهاب ضمن سلطة الإقليم (حكومة كردستان).
(٣٨) المادة (١٤٠) دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
(٣٩) اللجنة التنفيذية للمادة ١٤٠من دستور جمهورية العراق ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي:
http://www.com140.com/ .
(٤٠) قاسم محمد عبيد، جيوبوليتيك الامن الوطني العراقي (دراسة في التحديات)، مصدر سبق ذكر،ص٢١٨.
(٤١) لاري هاناور وأخرون، إدارة التوتر العربي_الكردي في شمال العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، مؤسسة RAND، ٢٠١١،ص٦.
(٤٢) جريدة الشرق الأوسط، المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل :شريط بطول ألف كم من الحدود الإيرانية الى السورية، ع٤٢٠٣، على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط التالي: www.aawsat.com،
١٧/اكتوبر/٢٠١٧.
(٤٣) الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الرابط التالي:
www.aawsat.com، في ٢٩كانون الثاني٢٠١٥
(٤٤) سارة يونس كاكل، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية والصراع، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،٢٠١١،ص١٣٠.
(٤٥) علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني،ط١، دار الفارابي، بيروت_لبنان،٢٠١٣،ص٦٤_٦٥.
(٤٦) كرار عباس متعب فرج، الابعاد الاستراتيجية للتأثير الدولي لمضيق هرمز دراسة مستقبلية، مجلة دراسات إقليمية،ع٤٨،جامعة الموصل،٢٠٢١، ص٩٥.
(٤٧) سيار الجميل وآخرون، العراق: دراسات في السياسة والاقتصاد، ط١،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٦،ص٣٠_٣١.
(٤٨) منتظر سعد البطاط، الأثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، ع١٧،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،٢٠١٤، ص ٦٤_٦٥.
(٤٩) حسين موسى جاسم ، مضيق هرمز واستراتيجية الأمن القومي العربي، مجلة جامعة بابل،ع١،العلوم الإنسانية،٢٠١٠،،ص١٦٣.
(٥٠) فخري رشيد مهنا، النظام القانوني للملاحة وتطبيقه على مضيق هرمز، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد،١٩٧٨،ص٢٥٢.
(٥١) موسى جعفر راضي الموسوي، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار الجغرافي ،مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٥٢) جاسم محمد خلف، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية،ط١،بغداد، ١٩٦١،ص١٨٣.
(٥٣) علي ناصر ناصر، مصدر سبق ذكره ص٨٤.
(٥٤) جمال سالم عبد الكريم النعاس، الابعاد الجيواستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة عمر المختار، ليبيا،٢٠١٥،ص٢٥٨.
(٥٥) تغريد رامز هاشم وسعدون شلال، الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في مضيق هرمز، مجلة البحوث الجغرافية،ع١٤،كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة،٢٠١١،ص١١٨_١١٩.
(٥٦) عيادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الازمات الدولية: (إيران_العراق_سوريا_لبنان انموذجاً)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة_قطر،٢٠١٥،ص١٦٠_١٦٣.